ولوما اكرمته عما معنى لتكرمته قصدا الى جعلها دالة على ما تدل عليه
الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقوم ولوما تقوم على ما مر
ليتكرر تقوم قصدا الى حثه على القيام والكذورة في الكتاب ليس بعبارة
لكنها كالكتبة فاعل كلامه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التمني مفعول الثاني وقد وقع في بعض النسخ لتضمنها
بلفظ كان لعدم التعطيف بذكر وقد يتبع بالفعل فيعطف حكم ليست
وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلها احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبه بالمحالات والممكنات
البتة للطماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي ومن
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن
فان كانت وقوع نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها هو
التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل
وما ومن واي وكم وكيف وابن واني ومتى وايان فالهمزة
لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة
بين الشيئين كقولك اقام زيد والجملة الفعلية وازيد قائم
في الاسمية او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في
طلب المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء
طالبا التعيين وفي طلب تصور المسند في الخابية ذبيك ام حمر

في الثوب عالما بكونه احد هذين في واحد منهما الخاية والزق طالبا
لتعيين ذلك ولهذا اي ولجعل الهمزة لطلب التصور لم يقبح في
طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في
طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت و
ذكر الامام التفتازاني يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هذا الطلب حصول الخاص وبهذا في عمرا عرفت لا في ازيد قام
فليتأمل والمسؤول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في
اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستقراء ان تعلم وجوده
فيكون الطلب تصديقا ويحتمل ان يكون الطلب تصورا مسندا بان
تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه
ضرب او اكرام والفاعل في انت ضربت اذا كان الشك في
الضارب والمفعول في ازيد اضربت اذا كان الشك في المضروب
وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق فقط و
تدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان
المطلوب هو التصديق بثبوت القيد لزيد والقعود لعمرو و
لهذا اي للاختصاص بطلب التصديق لم يمتنع هل زيد قام ام عمرو
ولم يقع المفرد هنا نحو زيد على ان ام متصلة وهل لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهلا انما يكون لطلب